يوم الاربعاء ١٧ ذي القعدة الموافق ١ اكتوبر ـ ١٣٦٦ ـ ١٩٤٧   ثمن العدد ٥ فرنكات

مدير الجريدة وصاحب الامتياز
فرحات حشاد
الادارة
نهج سيدي علي عزوز ـ زنقة سيدي عامر عدد ٦ تونس
تليفون ٧٧٠٦

السنة الاولى ـ العدد ١١



كلمة الاتحاد العام

اسعار المعاش وحرية الاجور

يتحدث كثير من الناس على المشاكل الاقتصادية الراهنة وتبحث الحكومة على ايجاد الحل المجدي لهاته القضية الهامة

وليست هذه بالمرة الاولى التي تقرر فيها الحكومة معالجة الازمة الاقتصادية التي تتخبط فيها البلاد ولكن فشلت كل مساعيها واشتدت الازمة عوض ان تنفرج وكثر القلق وعظمت المصائب وانتشرت المجاعة وعمت البطالة وازداد الاضطراب وكاد البؤس ان يعم البلاد باسرها حتى تساءل الناس جميعا الى اين المصير ٠ وهنالك مشكلة اخرى مرتبطة ارتباطا متينا بالمسائل الاقتصادية الا وهي مشكلة الاجور او قل مشكلة المشاكل وطالما بينا تهاون الحكومة واوضحنا عجزها عن معالجة تلك المشكلة لايجاد الحل الناجع والدواء المفيد الامر الذي ادى بالطبقة العاملة الى سوء الحالة حتى اصبح السواد الاعظم من هذا الشعب يقاسي ويعاني انواع الحرمان والخصاصة

ذلك بان مشكلة الاسعار لما اهتمت بها الحكومة في سنة ١٩٤٤ وارادت جعل حد لارتفاعها واتخذت في هذا السبيل امرا بتاريخ ١ ماي لم تتمكن من تطبيق فصول ذلك الامر ولم تستطع توقيف التيار الذي اخذ يجد في السير نحو الصعود المدبر من طرف اولائك الذين لا يهمهم من تعاسة الشعب شيء ولكن يهمهم امر واحد وهو توفير الارباح بجميع الطرق وبجميع الوسائل الشرعية وغير الشرعية المعقولة والغير المعقولة وسواء حلالا كانت او حراما٠

ومهما ارتفعت الاسعار تنزل قيمة الفرنك ومقدرة الشراء ولذا طالب العمال بالزيادة في الاجور غير انهم لم يتحصلوا بزيادة تافهة الا بعد جهد جهيد وبعد طول امد ازدادت اثناءه اسعار المعيشة ارتفاعا مما جعل الاجور دائما غير كافية لتسديد الحاجيات الضرورية للعيش وهاته السياسة الغير الرشيدة التي ترتكز على زيادة الماء وزيادة الدقيق ادت بالجميع الى الحالة التي اصبحنا نشاهدها اليوم تلكم الحالة التي طالما نبهنا الدوائر المسؤولة لخطورتها ولسوء عواقبها٠

اننا لسنا من الذين يعتقدون ان المسالة سهلة يكفي وضعها على بساط البحث لتكون سريعة الحل اننا لا ننكر شيئا من صعوبة الامر ولاننا نقدر المسالة حق تقديرها فنرى انها تستوجب اهتماما وعناية خاصين وتتطلب تدابير استثنائية تضمن وحدها الخروج من الازمة التي ان استمرت لا يعلم الا الله متى يكون المخرج منها وماذا تكون عاقبتها نشاهد اليوم في البلاغات الحكومية ان الادارة اتخذت بعض التدابير في هذا الصدد كما نشاهد انها تفكر في الرجوع الى حرية الاجور اما التدابير المقرر اتخاذها في الميدان الاقتصادي فاننا مع الاحترازات اللازمة يجب ان ننتظر ما سيكون مفعول تلك التدابير حتى يتسنى لنا ان نحكم عليها بما تستحقه من تاييد او معارضة٠

واما في ما يخص الاجور فان الطبقة العاملة طالما تالمت للسياسة التي سلكتها الحكومة منذ سنة ١٩٣٩ ولذلك فانها ترى بعين الارتياح الرجوع الى الحالة التي كنا عليها قبل ذلك العهد يعنى ان مسالة الاجور يقع الخوض فيها في دائرة العقود المشتركة بواسطة اللجان المعدة لذلك حسب الامر العلي المؤرخ في ٤ مارس ١٩٣٧

وكل من تتبع حركتنا منذ اسسنا النقابات المستقلة يتذكر اننا لم ننفك نطالب النقابات المستقلة يتذكر اننا لم ننفك نطالب بالرجوع الى تطبيق ذلك الامر العلي مع تحسين كيفية اعماله حسب التجارب التي اكتسبناها من ذلك قبل الحرب والتي سنعرضها مفصلة على الوزارة التي يهمها الامر٠

هذا واننا نعتقد ان مشكلة الاسعار لا يمكن علاجها بمثل ما عولجت به لحد الان اذ اخفقت المساعي كل الاخفاق بل يجب ان تعمد الحكومة الى معالجة الداء من اساسه يعني يتحتم عليها اعادة النظر في الوضعية نفسها التي تسير عليها شؤوننا في هذا الميدان الحيوي معتمدة في ذلك على مصالح الشعب وضمان حقوق الضعيف مشهرة حربا شعواء على ارباب المصالح الخاصة ذوي الانانية السيئة مهما كان صاحبها ومهما عظم شانه وبصرف النظر على كل الاعتبارات التي لا تتماشى مع مصالح الامة العليا ومستقبل البلاد

فرحات حشاد

لماذا نطالب بزيادة الاجور

نعم لم ينفك الشغالون يطالبون بزيادة الاجور بالرغم عن كون الكثير من العملة لم يتحصلوا حتى الان بالزيادة الاخيرة المقررة بمقتضى الامر العلي المؤرخ في ٢٥ جويلية المنصرم

نواصل الكفاح في سبيل الزيادة في الاجور وسنتابع اعمالنا في هذا السبيل ما دامت الحكومة لم تجد حلا ولم تضع حدا لارتفاع اسعار المعيشة يتذكر المحاورة الواقعة اثناء اجتماع اللجنة المركزية للاجور حينما اراد نواب الشركات ان يبينوا حالة اسعار المواد الغذائية بالنسبة للحالة الموجودة بفرنسا محاولين بذلك اقناع اللجنة بوجوب ابقاء الحالة على ما هي عليه وذلك بالرغم من معارضتنا لمثل هاته النظرية الساقطة مدلين بحججنا القطعية الدالة بوضوح على ان اجرة العامل البسيط لم تمكنه الا من اقتناء الخبز والخضر ليس إلا

واليوم وقد نفذ حكم الادارة بتطبيق الزيادة التافهة التي وقع من اجلها الاضراب العام الاخير ظهر بالكاشف مرة اخرى ان اقل زيادة في الاجور ينجر عنها فتح ابواب تيار الاسعار التي وقع تدشينها بصفة رسمية حين قررت الحكومة نفسها زيادة سعر الخبز والتنقيص من الحصة اليومية المخولة للمستهلكين. فما راعنا والحالة تلك إلا والمواد كلها ترتفع شيئا فشيئا حتى اصبح العامل البسيط لا يقدر بعد زيادة الاجور على اقتناء الخبز والخضر التي كان يمكنه التحصيل عليها باجرته القديمة ! فكيف اذا لا نطالب دوما بزيادة الاجور وقد اصبح الاجير يتالم ويتذمر ويحس ولم يزده ذلك الا آلاما وحسرة؟ وكيف يمكن له الرضاء بالحالة التي يعيش فيها وقد اصبح بين الاموات لا يعرف للحياة معنى سوى الامال في المستقبل.

ان الاتحاد العام حين يطالب بتعيين الاجر الحيوي الادنى الذي قدره ستة الاف فرنك لم يطالب لفائدة العملة الا بحق الحياة وكيف يمكن للعمال متابعة اعمالهم اذا نكر عليهم الحياة؟

الم يعلم المعمر مثلا ان « البغل » الذي يخدم بهنشيره يستوجب لاكله شعيرا وتبنا ما تبلغ قيمته اضعاف الاجرة التي يمنحها للعامل الفلاحي الذي هو من البشر ؟

البقية على ٤

الاجر الحيوي الادنى

نشرت الحكومة في بلاغاتها الرسمية ان التحكيم الذي جاء به الامر العلي المؤرخ في ٢٥ جويلية والذي يعرف « بالتحكيم المشؤوم » قد عين الاجر الحيوي الادنى الى ٤٨٠٠ فرنك في الشهر

وقام الاتحاد العام في بياناته الاخيرة بتوضيح المسألة وافهام الراي العام بان التحكيم المومى اليه لم يضمن اية اجرة حيوية شهريه ولا اسبوعيه اذ اننا نعيش تحت نظام الاربعين ساعة

وقد توفر لدينا من الاسباب الجديدة بكل اسف ما يجعلنا نؤيد ما قلناه ونتخوف من العواقب ذلك بان العملة فضلا عن كونهم لم يكن لهم ضمان في خدمة الثمانية والاربعين ساعة في الاسبوع فانهم ليس لهم ضمان في خدمة الاربعين ساعة القانونية وقد شاهدنا ذلك في المطاحن اثناء الاسبوع الفارط حين قرر بعضهم استخدام العملة ثلاثة ايام في الاسبوع فقط !

فنوجه السؤال الى صاحب التحكيم : اين ضمان اجرتك الحيوية المقدرة بـ ٤٨٠٠ فرنكات؟ وهل للحكومة تسديدمان بنقص في اجرة العمال الشهرية حين يجبرون على الراحه اربعة ايام في الاسبوع ننتظر الجواب ... وإلا... كفاكم مغالطة

صحة الملك المنصف باي في خطر نسال الله اللطف

لقد تلقينا بمزيد الاسف وبمنتهى الاستياء ذلك الخبر الذي عم البلاد حزنا وكدرا وقد ابرق الكاتب العام للاتحاد الى سمو البرنس الرؤوف باي يعبر له على تمنيات الطبقة العاملة التونسية داعيا الله ان يحفظ والده صاحب الجلالة وان يعجل بشفائه ونحن نتتبع بمزيد الاهتمام الاخبار الواردة من «بو» راجين الله ان لا يفجعنا ولا يفجع الشعب والبلاد في ملكها المفدى وان يرجع لسموه صحته وان يطيل عمره انه سميع مجيب٠

***

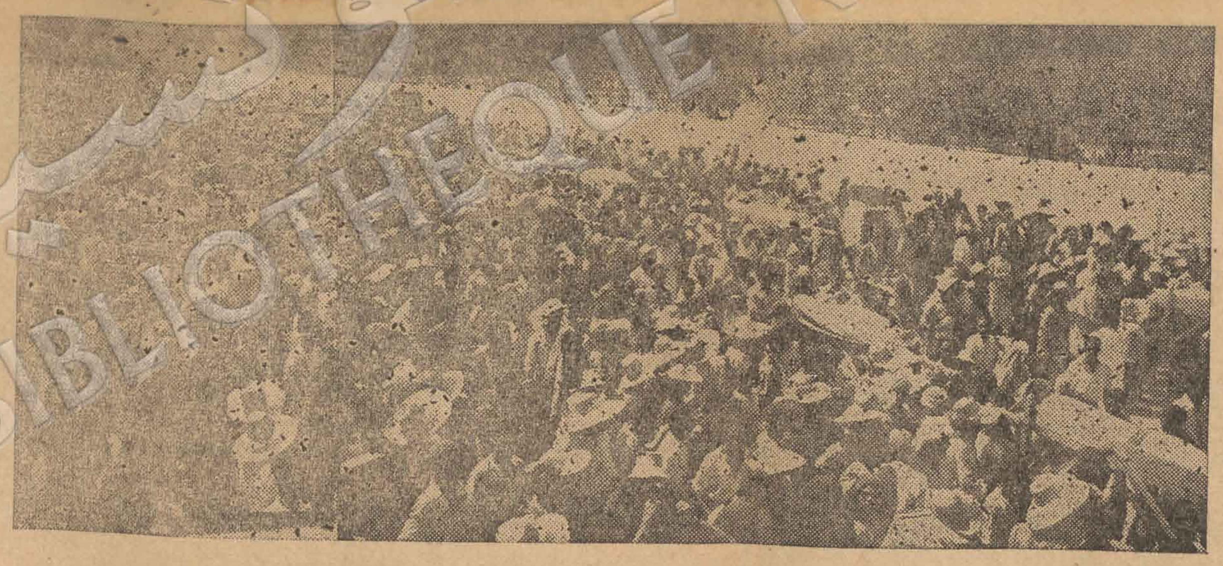
انه ليسرنا ان نتفاءل كل خير بعد اطلاعنا على الانباء الاخيرة التي تفيد بان صحة الملك المعظم في تحسين مستمر ونسال الله عز وجل ان يزيد جلالته من لطفه حتى العافية التامه

ـ صوت العمل ـ

طالعوا بالصفحة الثانية

بريد الاتحاد

تجدوا بها نص الرسائل الموجهة الى المراجع العليا في الامور الهامة التي هي الان موضوع اهتمام الاتحاد كما سننشر تحت العنوان نفسه نص الاجوبة التي يتلقاها الاتحاد في اهم المواضيع التي يجب ان يكون كافة الاخوان على بينة تامة منها ومن النتائج الحاصلة٠



صورة تمثل حفل تشييع جنازة شهداء صفاقس رحمهم الله

ماذا بالاشغال العامة ؟

ان ادارة الاشغال العامة قد عرفت من بين الادارات التونسية بتعنتها وبتعصبها وبمقاومتها لكل حركة ترمي الى تضعيف سيطرتها المطلقة والتخفيف من المظالم المسلطة على اعوانها وخصوصا على العملة الضعفاء منهم

وادارة الاشغال العامة تحسب نفسها تتمتع بهذه البلاد بمنزلة خاصة ممتازة تخول لها نفوذا مطلقا حيث تتصرف وحدها كيف تشاء في القوانين المسطرة وتاخذ في ذلك ما تراه مفيدا لاغراضها التى تمتاز بالعداوة ضد كل من ينتسب للعدالة وللقومية التونسية بحال من الاحوال.

ومن بين رؤساء الاقسام والمصالح المختلفة بهذه الادارة موظفون كثيرون ينتسبون للمنظمة المضادة لحركتنا فلا يمكن لهم ان يميزوا بين وظيفتهم الادارية وخطتهم النقابية ولذلك تراهم يعاملون اخواننا المنخرطين بنقاباتنا بكامل القطر معاملة قاسية لا بسبب عدم قيامهم بواجباتهم في شغلهم ولا لهفوات ارتكبوها ولكن لمجرد صفتهم الاتحادية وانتسابهم لمنظمتنا وطالما رفعنا الى مدير الادارة شكوانا ولكن كنا كمن يخاطب الاموات

البقية على الصفحة الرابعة

مؤتمر الاتحاد العام

تقرر انعقاد المؤتمر القانوني الثاني للاتحاد العام التونسي للشغل ايام ١٩ و٢٠ و٢١ من شهر ديسمبر ١٩٤٧

وحيث ان التقارير التي ستعرض على المؤتمر يجب ان تتصل بها كافة النقابات قبل تاريخ المؤتمر بشهر كامل حسب فصول القانون الاساسي فان الهيئة الاداريه قد وزعت الاعمال على افرادها لتحضير التقارير اللازمة وعرضها على الهيئة قبل العشرين من شهر اكتوبر الجاري وقد كلف الاخوان

فرحات حشاد	بالتقرير الادبي
البشير بن ابراهيم	بالتقرير المالي
النوري البودالي	بالنظام الداخلي
عبد الواحد دخيل	ببرنامج العمل
محمود الخياري	بالقانون الاساسي وما عساه يدخل عليه من تنقيحات
عبد الحميد الجفائبي	بالتقرير الاقتصادي
البشير بن الاغا	بالتقرير الاجتماعي

هذا وان الاخوان الذين لهم رغبة في الترشيح الى اللجنة الاداريه الجديدة يتعين عليهم توجيه رسالة في ذلك الى الكتابة العامة قبل يوم ٥ نوفمبر آخر اجل وكذلك النقابات التي لها اقتراحات تتعلق بتنقيح القانون الاساسي للاتحاد العام يجب ان تبادر بذلك قبل انتهاء الاجل المذكور (٥ نوفمبر) ومما لاشك فيه ان المؤتمر المقبل للاتحاد العام سيكون من اعظم المجالس المكونة ببلادنا لما يحتوى عليه من قوة وعظمة وما سيتناوله من درس قضايا هامة يتوقف عليها مصير طبقتنا العاملة ومستقبلها وازدهار حركتنا وتحقيق نهضتنا الاجتماعية التي هي عربون نهضة بلادنا بصفه عامة٠

هذا وقد ارسلنا الى الاتحادات والجامعات والنقابات منشورا يتضمن التعليمات الخاصة للمشاركة في المؤتمر وخصوصا مسألة تصفية الحسابات المالية واحصائية عدد الاصوات المخولة لكل نقابة حتى تاخذ كل مؤسسة تابعة لاتحادنا حقها في ذلك المؤتمر الرهيب الذي سيكون له شان واي شان في اعظم ميادين الحياة ببلادنا فعلى كافة النقابات ان تتاهب لهذا العمل العظيم وان تظهر مالها من مقدرة ومن نضوج حتى يخرج الاتحاد العام من المؤتمر المقبل اتحادا جبارا قويا عتيدا سائرا نحو المعالي ناشدا اسمى الاهداف

صوت الوطن التونسي

مشكلة الحمالة بصفاقس

ليست مسالة الحمالة بصفاقس بمشكلة ولكن حاولت الوستتي ان تكونها مشكلة سعيا منها وراء المغالطة كما هي عادتها واردت الوستتي ان تحدث التشويش وان تظهر للراي العام ان لها نقابة بصفاقس ذات قيمة تمكنها من التداخل في شؤون العمل وفي نظام الشغل وتجاسرت على محاولة تغيير النظام الجاري به العمل منذ عشرات السنين بدعوى ان لها منخرطين محرومين من الشغل !

فوجدت من يعاضدها ويسعفها ويناصرها في هاته المحاولات حيث ان السيد المراقب المدني بصفاقس شاء ان يدخل نفسه في امر ليس من مشمولات انظاره في شيء حيث امر السيد المراقب المذكور باجابة رغبة الوستتي بدون مفاهمة ولا مناقشة

ولكن قد انقضى العصر الذي كانت تفرض فيه الوستتي ارادتها باعانة بعض السلط التي ترى في معاضدة تلك المنظمة الخيالية امرا محتوما واظهر اتحادنا بهاته المناسبة عزمه الثابت على ان لا يركن لمثل هاته المناورات حيث لم يعترف للوستيتي بحق المطالبة بشيء ليس من حقوقها ولا للمراقب المدني بالتداخل في امر خارج على نطاق نفوذه وانهى المسألة الى وزارة الشغل التي اخذت الامر بيدها وكلفت متفقد الشغل الاهتمام بهاته القضيه وحيث تبين لهذا الاخير ان الحق في جانبنا لم يرض نواب الوستتي وسرعان ما رموا المتفقد بالتحيز وطلبوا فصله عن القضيه ولم يقبلوا الاتحكيم سيدهم المراقب المدني بصفاقس وكل الناس يعلم لماذا ...

وحين اشتد الخلاف انهيت المسألة لتحكيم معالي وزير الشغل نفسه وحضر من يمثل المنظمتين ولم يستطع نواب الوستتي الادلاء بالحجج الكافية لتحقيق مطالبهم الغير المعقولة اجبروا على الاعتراف بالنظرية التي دافعنا عليها بكل اخلاص ونزاهة وهي وحدها التي تتفق والمصالح العامه للعمال ووقع تحرير الاتفاق الذي يحترم تلك النظرية ولكن ...... عند الامضاء امتنع نواب الوستتي مدعين انهم يحتاجون الى درس القضية مرة اخرى في هيأتهم !

والحقيقة ان ممثلي الوستتي حين راوا انفسهم عاجزين على الدفاع عن موقفهم المزيف عوض ان يعترفوا بغلطتهم فضلوا الدسيسه وانصرفوا وفي نيتهم عدم الاعتراف بما وقع الاتفاق عليه عازمين على رفع المشكله الى جناب المقيم العام ...

وقد اصدروا بلاغا بالصحافة يتضمن هذا القصد ولكن كان نصيبهم الخيبة والخسران حين اعلمتهم السفارة العامه انها لادخل لها في مسألة وقع البت فيها بالوزارة وباتفاق الطرفين ورجع حينذاك نواب الوستتي الى وزارة الشغل ملتمسين من لدن معالي الوزير تنقيح بنود الاتفاق الذي يعتبرونه قضاء على كيانهم بعاصمة الجنوب (كان للوستتي وجود بصفاقس ...)

ولكن كل ذلك بدون جدوى حيث تشبث نواب الاتحاد بموقفهم واحتفظوا بالنصوص الاصليه الحاصل عليها الموافقه واخيرا اضطرت الوستتي الى التوقيع على ذلك الاتفاق الذي بدا تنفيذه بداية من صباح السادس والعشرين من الجاري ونحن نؤمل ان تكون هاته الخيبة درسا لقادة الوستتي حتى لا يعودوا لمثل هاته المناورات الفاشله وان تعتقد مرة اخرى واخيرة بان الاتحاد العام ليس من المنظمات التي تتخلى على الدفاع المستميت عن حقوق العمال مهما كانت الظروف ومهما كثر خصومها ولو كانت السلطه نفسها حيث ان الحق في جانبنا ولابد للحق ان ينتصر في النهايه

واليكم نص الاتفاق

اتفاق يتعلق بتنظيم الشغل وكيفية القبول بالعمل

١) الصحافة الرسميون

ان الصحاحة الذين يعملون بمعمل واحد ويشتغلون به وهم الذين وقع الاعلام بشانهم لصندوق المنحة العائلية بصفتهم من اعوان المعمل يقع اعتبارهم كصحاحة رسميين ويجب ابقاؤهم بعملهم وعند الاختلاف في صفة «رسمي» بالنسبة للصحاحة المذكورين سابقا يقع اجراء بحث بواسطة مراقبة الشغل -

٢) الصحاحة الرديف

عينت لجنة مشتركة تجتمع بمكتب مراقبة الشغل ومركبة من نائب عن كل نقابة من نقابات الصحاحة - وامبع الكراوطية والسيد كمون والسيد الحبيب صامت وهي تقوم بتحرير قائمة في جميع اسماء الصحاحة الرديف سواء كانوا منخرطين بنقابة ام لا .

ولقد اعطي لهاته اللجنة اجل قدره عشرة ايام ابتداء من يوم ٢٦ سبتمبر لتنهى اعمالها .

٣) تنظيم الشغل

يستمر السيد شقشوق على القيام بمهمة القبول بالعمل بالنسبة للصحاحة الرسميين او الرديف تحت مراقبة لجنة مشتركة تشتمل على نائب عن كل نقابة -

وهاته اللجنة لادخل لها إلا في مراقبة العمل الدوري للصحاحة الرديف اوعند ترسيم صحاحة جدد .

والرسميون الذين يعملون بصورة مستمرة بمعمل لا يمكن لهم القيام بعمل بالمعامل الاخرى حيث لا يستعمل الا الصحاحة الرديف المرسمون بقائمة الصحاحة التكميلية المسطرة من طرف اللجنة المذكورة بالفصل الثاني -

ممثل الاتحاد العام	كاتب الوستيتي
فرحات حشاد	الخياري

حظ التونسي في ادارة بلاده

استخدمت ادارة «الصندوق العقاري التونسي» منذ سنوات طويلة كتابا ماهرين ومثقفين يقومون بوظائف هامة في مختلف الاعمال التونسية لفائدة هاته المؤسسة العمومية

ولم تفكر ادارة الصندوق العقاري ولو لحظة واحدة لاعطاء اعوانها المذكورين الاهمية اللائقة بهم حيث انها لم تمنحهم حالة ادارية واضحة ورسمية تضمن لهم بها مستقبلهم ولم تمكنهم حتى من الدخول في سلك الوقتيين حيث نهم دون الوقتيين جراية ولم تمكنهم ايضا من المشاركة في امتحان الترسيم العام الذي اجرى في سنة ١٩٤٢ لفائدة الاعوان الوقتيين التابعين لجميع الادارات التونسية

وهكذا بقيت حالتهم الادارية مضطربة غير مبنية على اي قاعدة الى ان قدمت اخيرا الى لايالة لجنة «اسكوب» الفرنسية وقررت فيما قررت التنقيص من عدد المتوظفين فانزلت ادارة المال سيفها على رؤوس اولائك الاعوان بدعوى انهم ليسوا بموظفين رسميين «والذنب في ذلك غير ذنبهم» اما الفوائد الملموسة التي انجرت للادارة من حزم اولائك الضحايا لم تكن مكافأة بعين عنايتها فبهذا القرار الخطير عززت به ادارة المال صف البطالين من التونسيين المثقفين ورمت بعيال كثيرة في قبضة المجاعة الفتاكة

ان هاته المعاملة ازاء التونسيين لا تختص بها ادارة دون اخرى بل كانها تطبق في جميع الادارات بدون استثناء

نعم فتحت اخيرا ادارة الاختصاصات التونسية (الديوانه) امتحانا لترسيم الوقتيين من اعوانها

ولكنها اعلنته ان المشاركة في هذا الامتحان لا تخول الا للاعوان الفرنسيين ولما استفسر الاعوان التونسيون عن سبب حرمانهم من دخول الامتحان اعلمتهم الادارة ان لديها تعليمات تفيد تحجير مشاركة التونسيين فيه لانهم لم ينخرطوا في سلك الجندية الفرنسية !!

والحال كل يعلم ان القانون التونسي الصريح يعفي التونسي المثقف من خدمة الجندية

وبما ان القانون التونسي (الخفي) يمنع توظيف من لا يقوم بخدمة الجندية فالنتيجة هي ان التونسي اصبح لا يمكن له ان يشارك في تسيير ادارة بلاده حيث انه اذا كان مثقفا يمنعه من ذلك عدم القيام بخدمة الجندية واذا كان قد قام بخدمة الجندية يمنعه جهله

فسنت حينئذ القوانين ببلادنا بكيفية تقصى معها التونسي بصفة محكمة عن ادارة بلاده

وما منع الوثيون التونسيون بادارة الاختصاصات من المشاركة في امتحان الترسيم إلا ليكونوا اكلة شهية للجنة «اسكوب» كاخوانهم بالصندوق العقاري التونسي

ح. م. م.

الكاتب العام للاتحاد العام فرحات حشاد

يزور عاصمة الساحل

صبيحة يوم الاحد ٢١ سبتمبر الجاري اكتضت رحاب قاعة الافراح بآلاف العمال من سوسة واحوازها ليشهدوا الاجتماع الذي عقده الاتحاد الجهوي بسوسة تحت رئاسة الاخ محمد العروي وكتابة الاخ الهاشمي زين العابدين.

افتتح الاجتماع باقتراح من الرئيس بالطلب من الحاضرين الوقوف دقيقة ترحما على ارواح شهداء الكفاح النقابي بصفاقس وجبل الجلود. ثم اعطيت الكلمة للاخ محمد الشلي الكاتب العام للاتحاد الجهوي بسوسه فتحدث عن النضوج النقابي الذي اظهره العمال اثناء الظروف الحرجة التي اجتازها الاتحاد اثناء اضراب يومي ٤ و٥ اوت الفارط وبعده وبين ان ما لاقوه من اضطهاد وعسف لم يثنهم عن الالتفاف حول منظمتهم النقابية.

ثم حرض العمال على الثبات في موقفهم الشريف حتى يحققوا بفضل تكتلهم الانتصار النهائي لاتحادهم ضد عدوه راس المال وصنيعته «الوستيتي» ثم جلس وسط عواصف التصفيق التي توالت عند قيام الاخ فرحات حشاد الذي افاض القول في مشكل الاجر الادنى وما اجتازه من اطوار وبين ان الاتحاد العام التونسي للشغل حينما قرر الاضراب انما قرره بعد التحكيم المجحف بحقوق الشغالين الذي اصدرته الحكومة ولم يقرره إلا بعد اجتماع اللجنة العليا ومعها جميع نواب الجهات.

وقد بذل الاتحاد كامل مجهوداته للوصول الى حل المشكل بدون اضطرار لاستعمال الاضراب ولكن لم يلاق من الحكومة الا التعنت فالتجا الى الاضراب معتقدا انه استعمل حقا نقابيا يحميه القانون.

ولكن ايدي السوء كادت للاتحاد ودبرت مقتلة صفاقس الشنيعة التي سلطت على عمال كانوا في نهاية التعقل والهدوء. ثم قارن الزعيم النقابي بين الاضرابات الواقعة بفرنسا الان والتي هي مكتسية صبغة الهيجان كاشعال الحرائق بالمعامل وشتم الحكومة وضرب البوليس الخ ورغم ذلك كان موقف حكومتهم غاية في التعقل.

اما حكومتنا الحقودة فبادرت باستعمال الاسلحة رغم الهدوء التام الذي لازمه عمالنا قبل الاضراب واثناءه وبعده ورغم ما اظهره الاتحاد من استعداد بتحديد الاضراب بـ٢٤ ساعة فقط اذا اعلنت الحكومة انها مستعدة لمراجعة الامر العلي الصادر في ٢٥ جويلية ١٩٤٧ في تحديد الاجور ولكن الحكومة قررت فعلا الرجوع في الامر ولم تعلم به الاتحاد لكي تنفذ النوايا الخبيثة التي اضمروها للاتحاد. ثم قال: ليس من الهين على شركة صفاقس قفصة ان ترى عمالها الذين تعتبرهم كالعبيد يضربون ويوقفون اعمالها فدعت الجند الذي هو خادم لها ولمثلها من الشركات واثرها هاته العاصفة ظن خصوم الاتحاد العام التونسي للشغل انهم قد صفا لهم الجو واستراحوا من الاتحاد ولكن واحسرتهم ان الاتحاد حي لن يموت لانه يستمد معونته من الله وقوته من اتباعه.

وقد شاءت الحكومة ان تبرر صنيعها فتحمل الاتحاد مسؤولية الحوادث وتخرجه عن صبغته النقابية واعانتها في ذلك الصحف الرجعية. ولكن الاتحاد العام التونسي للشغل انار الراي العام بما اصدره من بلاغات وقام به من مساع إذ ارسل الاخوين الخياري وعميره الى باريس لعقد ندوة صحافية ضمت ما يقرب من ٥٠ صحافيا بين عرب واجانب واقتبلوا برئاسة الجمهورية واماطوا اللثام عن المتسببين في الحوادث وقام الاتحاد بزيارتين لسمو الباي اظهر فيهما عطفه عن الاتحاد وضحايا الغشم وكان كل هذا السعي حاملا المقيم العام لتغيير موقفه فاستدعى نواب الاتحاد واظهر لهم اسفه للحوادث ورغبته في تناسيها فصرح له نواب الاتحاد ان العمال لا يريدون تناسي شهدائهم لكنهم مع ذلك يتسامحون اذا راوا من الحكومة اعترافا بمطالب الاتحاد العادلة. واخيرا طمن الحاضرين بان منظمتهم تعمل باخلاص ولذا خرجت ناجحة من كل المكائد وحرض الجميع على الاستمرار في مبداهم غير عابئين بمناورات المغرضين. وهكذا انتهى خطابه بعد ما قوطع المرار العديدة بعواصف التصفيق وبعده نهض الاخ محمد الشلي ثانيا ذاكرا ان الاتعاب التي يتحملها اتباع الاتحاد العام التونسي للشغل الان لم تكن ابدا تقارب ماقاسوه من محن سابقة فلما استطاعوا التغلب على كل المصاعب بفضل حكمة القادة فهم لا شك متغلبون اليوم بحول الله على كل الصعوبات وستكون خاتمة كفاحنا النقابي انتصارا على العدو وراس المال وخادمته «الوستيتي» وبعد الموافقة على اللائحة اسفله انفض الاجتماع في عواصف من الهتاف بحياة الاتحاد وحياة قادته.

واثر الاجتماع اقتبل الزعيم فرحات حشاد وفودا من نقابة عملة الفلاحة بالنفيضة ومن الاتحاد المحلي بالمنستير ومن نقابة عملة الاجر بجمال وعدة وفود اخرى وفي مساء اليوم نفسه تحادث طويلا مع بعض الهيئات النقابية وعلى الساعة الخامسة تراس اجتماعا تكوينيا لعملة الرصيف بسوسة وعلى الساعة الثامنة غادر مدينة سوسه قاصدا عاصمة الجنوب صاحبه التوفيق.

رئيس الاجتماع - محمد العروي

بريـــــد الاتحاد

الى صاحب الدولة الوزير الاول للحكومة التونسية

يا صاحب الدولة

اتخذت البلديات معظمها بكامل البلاد التونسية عادة طرد الاعوان المرسمين منهم وغيرهم عند بلوغهم الستين عاما من عمرهم وبعد التداخلات التي قامت بها منظماتنا النقابية التي يهمها الامر امكن اما ابقاء العون المعني بعمله او التحصيل لفائدته على منحة لا تكفي لحاجياته وذلك لانتشاله من مد يده الى التسول وانه لجدير حقا بحالة هؤلاء الذين خدموا المجموع ان ترأى وان تخصص لهم منح للتقاعد كافية وبصورة مسترسلة تضمن لهم العيش بقية حياتهم

ومن جهة اخرى فانه لا يوجد بالقانون الاساسي العام الصادر في ١٩ ماي ١٩٣٨ شيء ينص على تحديد العمر بالنسبة للعملة المستمرين والذين لا يمكن طردهم لانعدام كفاءتهم الصناعية المقرورة رسميا

وانا لنرغب من دولتكم ان تاذنوا بابقاء العدد العظيم من الاعوان المهددين بالطرد من طرف بلدية سوسه حتى تتخذ القرارات اللازمة في مصيرهم

ومع تشكراتنا نرجوكم ياصاحب السعادة ان تتقبلوا فائق احتراماتنا

الى معالي وزير الشغل والحيطة الاجتماعية

صاحب المعالي

لنا الشرف بان نذكر جنابكم بمكاتيبنا السابقة التي نطالب فيها باجتماع اللجنة الاستشارية عاجلا . تلك اللجنة التي نص عليها الامر العلي المؤرخ بالسادس عشر من ديسمبر ١٩٣٦ وذلك لتنقيح القانون الاساسي العام للشغالين المستمرين بدواوين الدولة وبالمجالس البلدية والمصالح العامة والمستلزمة

ونحن لم ننفك نطالب بتنقيح هذا القانون على نحو العقود المشتركة

وتقبلوا يا صاحب المعالي تقديرنا الفائق

الكاتب العام : فرحات حشاد

الى معالي وزير الشغل بتونس

لقد لوحظ لي اثناء مروري الاخير بجهة سوسة ان ادارة الاشغال العامة تستخدم ثلاثمائة وعشرين عاملا في استخراج وتكسير الرخام (الحجر الشبيه بالرخام) بمقاطع «الرجيش» و«بالسواسي» منذ ثمانية اشهر وهؤلاء العملة يقع خلاصهم كالشغالين المستعملين «بحضائر الصدقة» فهم لا يمنحون راحة خالصة ولا تعطى لهم المنحة العائلية

ولكم لاحظنا في عدة مناسبات ان ادارة الاشغال العامة تستخدم اليد العاملة بحضائر متعددة بالطرقات فقلبتها الى «حضائر صدقة» لغرض وحيد وهو التنقيص من الاجور المدفوعة للعملة المستعملة بها

والشغالون المستعملون بمقاطع «الرجيش» و«السواسي» تتكون منهم بدءا عملة اختصاصية فمن الغلط الفاحش ان تدمج في سلك اليد العاملة البطالة التي تستعمل بحضائر الصدقة وهي نفسها مذمجة ظلما وعبثا بالاشغال الفلاحية

ونحن نطالب اذن لهؤلاء العملة التمتع بقوانين الاجور المعمول بها الان مع التعديل اللازم من تاريخ بداية العمل ونلح كذلك في ان يتمتع هؤلاء الشغالون بالراحة الخالصة والمنحة العائلية ابتداء من تاريخ اشتغالهم . وفي انتظار حل سريع لهاته الحالة ومع شكرنا الخالص تقبلوا فائق احتراماتنا

الى معالي وزير الشغل بتونس

يا صاحب المعالي

لقد نشات عن الامر العلي الصادر في ٢٥ جويلية ١٩٤٧ والذي رفع به آخر الساعة موجة من الغضب شاملة لكامل الطبقة العاملة

والامر العلي الصادر في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٧ المنقح لبعض فصول من امر ٢٥ جويليه المذكور آنفا لا يدخل اي تحسين على حالة الماجورين فلم يكن للامر الاول ولا الثاني ان يحلا مشكلة الاجر الحيوي الادنى المطروحة من طرف المنظمات النقابية وخاصة اتحادنا العام الذي يعتبر ان المشكلة بقيت على حالها وبدون ادنى حل

ومن جهة اخرى فان الزيادات الاخيرة الواقعة في اسعار المواد الغذائية وكذلك الرفع المتوقع في اسعار النقل يجبرنا على المطالبة باجتماع اللجنة المركزية للاجور بكامل السرعة وذلك لتمكين الطبقة العاملة من تقاضي زيادة لها الحق فيها ولتعيين كاجر حيوي ادنى لستة آلاف فرنك المطلوبة والتي لا مناص من تقديرها

وكذلك فانا نكون لمعاليكم ممنونين ان تفضلتم واسرعتم بجمع لجنة الشغل العليا حتى تنظر في العقود المشتركة الجديدة وتتامل في وسائل تحسين المنح العائلية الموزعة الان ولنا الامل العظيم في ان يحظى كتابنا بكامل القبول ونرجوكم ياصاحب المعالي قبول تحياتنا الفائقة

الكاتب العام

الى سيدي مدير الاشغال العامة

حضرة المدير

لنا الشرف بان نرغب منكم ان تبينوا لنا وجهة نظركم فيما ترونه صالحا لحل مشكلة تنظيم الشغل بمرفاي بنزرت وسوسه. وقد كنا طالبنا منذ شهر نوفمبر من العام الفارط تطبيق الامر العلي المؤرخ في الثلاثين من افريل ١٩٤٢ المتعلق بتنظيم الشغل في المرافي التونسية

وانا لنترقب جوابكم عن الحوادث الاخيرة بمرفا تونس التي عطلت اجتماع لجنة تنظيم الشغل ومن الغريب ان الادارة تكتفي بالتفرج رغم ما اعلمناها به من عدم مراعاة قوانين تنظيم الشغل بالمرافي الثلاثة المذكورة اعلاه

الكاتب العام : فرحات حشاد

الى جناب سيدي مدير الاشغال العامة

اثناء المفاهمات السابقة التي وقعت معكم ومع الاقسام المختصة بادارتكم بخصوص العملة المستمرين وقع تطميننا بالترسيم العاجل لعدد وافر من العملة تبعا للتغيير العميق في قانون الاطارات (ب)

ومن جهة اخرى فان ادارة الاشغال العامة قد درست كثيرا البرنامج التكويني لصندوق منحة التقاعد لفائدة قدماء الاعوان المستمرة

ولم نجد مبررا للجمود الذي بة تقابل هاتين المشكلتين الهامتين المترقب حلهما من طرف الشغالين على احر من الجمر

ولذا فانا نرغب من جنابكم ان تتخذوا الوسائل الناجعة حتى تسوى هاته المسائل بسرعة وبمشاركة المنظمات النقابية التي يهمها الامر وتقبلوا ياحضرة المدير احتراماتنا

الكاتب العام : فرحات حشاد

النشاط النقابي

الاتحاد الجهوي بتونس

اجتمعت الهيئة الادارية للاتحاد الجهوي بتونس يوم ٢٥ سبتمبر بدار الاتحاد وبعد درس الحالة النقابية بصفة عامة سجلت بكل سرور توافد الاخوان العملة على الاتحاد وانخراطهم المتزايد به منذ الاضراب العام الاخير فكان ذلك برهانا ساطعا على عمل منظمتنا الحقيقي المثمر وعلى ثقة الشغالين الكاملة في اتحادنا

وتلاحظ ارتفاع اسعار المعيشة بصورة مستمرة الامر الذي تصير معه الاجور غير كافية بتاتا حتى مع الزيادة الحقيرة التي قررت في ٢٥ جويلية الفائت

ويؤيد هذا الارتفاع نظرية ومطالب الاتحاد العام التونسي للشغل (٦٠٠٠ فرنك اجر حيوي ادنى) كما يحتم استدعاء اللجنة المركزية لمراجعة الاجور حالا للقيام بزيادة عامة في الاجور التي تظهر تفاهتها بازدياد كل يوم

وكذلك يجب جمع لجنة الشغل العليا لمراجعة نظام المنحة العائلية ورفع مقدارها وتجديد العقود المشتركة بسرعة تامة

وهي تفضح التآمر الدنيء المشترك الذي تقوم به «الوستيتي» والسلط لتضعيف حركتنا النقابية بمناوراتهم الحقيرة وبسوء النية والمماطلة التي يرمون بها الى ارجاء تمكين الاتحاد العام التونسي للشغل من حقوقه ومن حضوره الشرعي باللجان الاجتماعية والاقتصادية التي طال ترقبها والتي هي اساس لتحسين حياة الطبقة العاملة

وانهم ارادوا بهاته الاعمال الخبيثة خنق الاتحاد العام التونسي للشغل والقضاء عليه بمحاولة نزع ثقة الشغالين فيه بمنعه من الدفاع عنهم وعدم نيله لمطالبهم الشرعية ولكن تعلق الشغالين بمنظمتهم النقابية القومية التونسية الكبرى والنشاط المتزايد واستمرار الانخراط يوميا ليدل بصفة قاطعة على خيبة محاولاتهم الدنيئة

هذا وقد قررت الهيئة الادارية زيادة على برنامج الرحلات والاجتماعات النقابية ان تعقد اجتماعا نقابيا جبارا يوم الاحد ٥ اكتوبر

ولذا فهي توجه نداء حارا الى كافة الشغالين ليكونوا من هاته المناورات الفاشلة على حذر حتى ينجو اتحادهم ويكون النصر له

نقابة مؤدبي الكتاتيب القرآنية

بصفاقس واحوازها

لقد كان يوم الجمعة ١٩ سبتمبر ١٩٤٧ موعد تجديد المجلس للنقابة اعلاه وفي جو ملؤه الاخاء والديمقراطية الصادقة تم الانتخاب بعد ان قدم السيد عباس الكاتب العام سابقا وبقية افراد الهيئة تقاريرهم الادبية والمالية والثقافية اسفرت النتيجة كما يلي :

الهادي قويعه	كاتب عام
الصادق حشيشه	كاهيته
الصادق الخميري	امين مال
سالم غرام	كاهيته
محمد الفريخه	حافظ الاوراق

ابوبكر البرادعي وعبد القادر الجلولي : اعضاء

علي المراكشي والمختار ادريس ومحمد كانون لجنة المراقبة

الكاتب العام

تحقيق النصر

يمكننا ان نزف البشرى الى كافة للعملة والى منظماتنا النقابية ان اتحادنا العام سيرجع قريبا الى منصبه الرسمي باللجنة المركزية للاجور ولجنة الشغل العليا كما ان اتحاداتنا الجهوية تشارك في اللجان المحلية للاجور

هذا واننا سنسترجع ايضا في القريب العاجل حصتنا في الاذاعة العربية صوت الاتحاد في كل اسبوع

وبهاته الصفة يحتل اتحادنا من جديد مكانته اللائقة به للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة

الاتحاد الجهوي بتونس

اجتماع مجلس النواب

ان مجلس النواب لجهة تونس مع ممثلي الاتحادات المحلية والجامعات المجتمعين في عدد مائتين وخمسين نائبا يوم الاحد ٢٨ سبتمبر على الساعة العاشرة صباحا بدار الاتحاد العام التونسي للشغل بعد ان استمعوا الى البيانات الضافية التي قام بها البشير بن الاغا والنوري البودالي حول الحركة النقابية وحالة جماهير العملة وما وقع في مطالبهم والكفاح المسترسل الشديد للتحصيل عليها والتحريش والمناورات التي تحيط دوما بالاتحاد التونسي للشغل والتي زادت قوته عظمة عوضا عن ان تعطل اتساعه وتقدمه

يقفون بكل غضب ضد ارتفاع اسعار المعيشة وصعوبة التموين. والتنقيص في حصة الخبز وامكانية ارتفاع ثمن الزيت والنقل

ويحتجون بمنتهى الصرامة ضد التباطيء الذي لايمكن ان يستمر قط والتهاون الذي تستعمله السلط العامة لارجاع الاتحاد العام التونسي للشغل الى حقوقه الشرعية وتمثيله باللجان الاجتماعية والاقتصادية التي تبين تحتم رجوعها الى العمل السريع حتى تتحسن حياة الشغالين

ويؤكدون تعلقهم المتين بالاتحاد العام التونسي للشغل وعزيمتهم الراسخة على متابعة كفاحهم حتى ينالوا كامل حقوقهم الحيوية العادلة

وقرر مجلس النواب كذلك ان يضاعف النشاط النقابي بتعميم الاجتماعات العامة بكافة النقابات وذلك لاعلام الطبقة العاملة باكملها بجميع مظاهر الحالة الحاضرة

واخيرا قرر النواب ان يستعملوا جميع الوسائل لتحقيق نجاح الاجتماع النقابي الجبار الذي سيعقد يوم الاحد في ٥ اكتوبر الاتحاد الجهوي بتونس ببطحاء سيدي علي عزوز امام دار الاتحاد العام التونسي للشغل

الكاتب العام

الاتحاد المحلي بسوق الاربعاء

انعقد الاجتماع النقابي الجبار الذي احرز على نجاح عظيم يوم الاثنين ٢٢ سبتمبر ١٩٤٧ بمقاطع شمطو بسوق الاربعاء بمشاركة الاخ النوري البودالي مبعوث الاتحاد العام التونسي للشغل والاخ البشير بن صالح الكاتب العام للاتحاد الجهوي بباجه ولقد قام الاخوان ببيان حالة الطبقة العاملة التعسة والجهاد المستمر المستميت الذي يقوم به الاتحاد العام كل يوم للدفاع عن مطالب الشغالين الشرعية والتحصيل عليها ولمقاومة استثمار الاعراف والتقاعس الاداري الممل

وانتهى الاجتماع والكل يهتفون بحياة الاتحاد العام التونسي للشغل .

ولقد انتخبت الهيئة الادارية للاتحاد المحلي بسوق الاربعاء كما يلي :

الموشي المولدي بن علي	الكاتب العام
محمد الصغير بن حسن بن حسناوي	كاهيته
البشير بن فرج الكناني	امين المال
الطاهر بن مصطفى بن عمر	كاهيته
يونس بن علي لوغة	حافظ الاوراق

الاعضاء : محمد بن بلقاسم بن البشير والحاج محمد بن علي مزيان

لجنة المراقبة : علي بن رحيم بن الحاج مصباح ومحمد بن وناس بن سعد

الكاتب العام

اهم المسائل

الواقع عليها الاتفاق بمعاصر الزيت

ساعات العمل

البحرية ـ ٨ ساعات

الرايس ـ ١٢ ساعة

ساعات العمل بالمعاصر التي ليس لها حركة كهربائية ١٢ ساعة على قسمين (٦ ساعات) بالنسبة للبحرية

الاجور : تطبيق الاجور المقررة في الموسم الفارط مع الزيادة الاخيرة (٦٫٥٠ في الساعة)

رئيس الزيت ـ « ١٥٥٠٠ فرنك في الشهر

رئيس الشامية ـ « ١٣٠٠٠ فرنك في الشهر

الراحة الخالصة : منح يوم واحد خالص لكل مدة اربعة وعشرين يوما عملا حسب القانون

المنحة العائلية : احترام القانون الخاص بالمنحة العائلية

فواجع الشغل : يتمتع العملة بما يخوله لهم قانون فواجع الشغل عند وقوع حادث بالمعمل

ومسائل ثانوية اخرى كاستهلاك الزيت ومراقبة دفع الاجور ومنح بقايا زيتون الكيالة الى الحارس وغير هامن الامور التى من شانها التوفيق بين الطرفين وازالة اسباب الخلافات حتى لا تتكرر التشكيات الكثيرة التي لاحظناها في السنين الفارطة

اجتماع الهيئة الادارية

عقدت الهيئة الاداريه للاتحاد العام التونسي للشغل اجتماعا يوم ٨ سبتمبر الجاري ونظرت في:

١ ـ الحالة العامة

فسجلت بكل ارتياح تطور الحالة العامة لفائدة الاتحاد وكذلك ما يدل على مستقبل سعيد وتاملت من نتائج الحركة التي وقع القيام بها داخل القطر وخارجه والنشاط الذي حقق للاتحاد العام التونسي للشغل الاستمرار والتقدم في اداء مهمته العظمى لفائدة القضية الاجتماعية الكبرى وسعادة الطبقة العاملة

ولاحظت الهيئة الادارية كذلك تهافت الشغالين بصورة متزائدة على الاتحاد معززين صفوفه

٢ ـ اسعار المعيشة وحصة الخبز

ولاحظت الهيئة الادارية انه منذ صدور الامر العلي المؤرخ في ٢٥ جويلية ١٩٤٧ المحدد للاجور وقع ارتفاع اثمان مواد العيش الاولية بصورة مهولة فصارت بسبب ذلك الزيادة الحقيرة غير مفيدة بل وضعت الماجورين في حالة اشد تعاسة مما كانت عليه قبل صدور هذا الامر

والهيئة الادارية تحتج سلفا على كل زيادة ربما تقع في المستقبل في اسعار النقل وتعيد بكل قوة المطالبة بالاجر الحيوي الادنى (ستة الاف فرنك) ومن جهة اخرى فان الهيئة الادارية تسجل بكل استياء التنقيص من حصة الخبز التي اصابت الطبقة العاملة في المادة الحيوية لاستهلاكها فاجبرت بذلك على اقتناء هذه المادة من السوق السوداء التي لم تقدر السلط العامة لحد الان القضاء عليها

وستتحمل العائلات العاملة والطبقة الضعيفة بالخصوص مرة اخرى وحدها عبء التضحيات الجسيمة التي هي نتيجة سياسة غير رشيدة

٣ . الاجور

واطلعت الهيئة الادارية على البلاغ الصادر عن مجلس الوزراء الذي يعلم عن عزم الرجوع الى الاسلوب القديم في تعيين الاجور المعمول بها قبل عام ١٩٣٩

وتذكر بان الاتحاد العام التونسي للشغل لم يكف عن المطالبة بالرجوع الى هذا الاسلوب مع تحسينه خصوصا في تحديد الاجل حتى يتحقق مفعول لجان الصلح والتحكيم وتنقيح الاوامر القديمة فيما يخص تعيين المحكمين من الدرجة الاولى والثانية

وقررت الهيئة الادارية ان تجتمع من جديد يوم الاربعاء ٢٤ سبتمبر لتسطر برنامج الرحلات النقابية وتعيين تاريخ المؤتمر القانوني الثاني

الكاتب العام

فرحات حشاد

اسعار الزيوت

اجتمعت يوم السبت ٢٧ الجاري لجنة واسعة النطاق تحت رئاسة معالى وزير الفلاحة وذلك للنظر في كيفية تسعير الزيوت للموسم القابل وقد اقترح نواب ديوان الزيوت ترفيع سعر هاته المادة الضرورية الحيويه الى ١٨٠ فرنكا للكيلو الواحد عند تسليمها الى ادارة التموين العام حيث يبلغ ثمن الليتره المائتين فرنكا عند البيع بالتفصيل الى المستهلك وقد حضر هذه الجلسه الهامه الاخ فرحات حشاد نيابة على الاتحاد العام ومدافعا على مصالح المستهلكين وبعد طول المناقشه لم يحصل اي اتفاق .

ونظرا لاهمية الموضوع ولما له من التاثير المباشر على عيش السكان خصوصا الضعفاء منهم طلب اتحادنا عرض المسألة على اللجنة المركزيه للتسعير وقد ارسلنا الى معالي وزير الفلاحة بالرسالة التاليه في هذه القضية الهامة

يا صاحب المعالي

وبعد فتبعا للمحادثه التي وقعت اليوم في خصوص تعيين ثمن الزيوت لصابة سنة ٤٧ ـ ١٩٤٨ لنا الشرف بان نجدد لجنابكم اسفل هذا وجهة نظر اتحادنا العام في شان مقترحات ديوان الزيت التي تهم تعيين ثمن الزيوت عند الجمع من جهة واحتمال وسق كمية من الصابة الى ميركا على سبيل المبادلة من جهة اخرى

يظهر لنا انه من اللازم وذلك لتحديد المشاكل بالنسبة للمناقشات القادمة بلجنة التسعير المركزية ان تستخلص زبدة المحادثة التي وقعت حتى يسهل البحث عن الحل الاكثر صلوحية المصلحة العامة ـ

ومن جهتنا فاننا نرى ان الجو المتعكر الذي يتخبط فيه منتجو الزيوت لم يكن سببه ضعف اسعار الزيت عند الجمع ولكنه متأت خاصة من مجموعة اعوام مسترسلة كانت كلها خسارة في انتاج الزيت ببلادنا ـ

وان نحن تتبعنا سير الاسعار نجد حقيقة ان التسعير كان يرمي دائما الى تقدير القيمة اللائقة بالانتاج ـ

وان اقتراح ديوان الزيت يقصد منه التعيين السريع لثمن الزيوت التي يرى انه يجب ان لاتكون اقل من ١٨٠ ف للكيلو ـ

وكما بين ذلك نائبنا اثناء المناقشة ـ ونحن نعتقد ان ذلك البيان يتفق تماما مع مصلحة جمهور المستهلكين ـ فانه غير معقول ان يقع رفع ثمن الزيت الحالي ـ وكل زيادة لاتكون الا مضادة لمصالح كافة السكان وحتى انها تكون كذلك مضادة لمصالح المنتجين انفسهم وفعلا فان تجربه الاعوام الفارطة وخاصة السنة الاخيرة تؤيد ذلك .

فالحكومة قد وضعت رقابة شديدة على الانتاج الزيتي وامكن بذلك ادخال كيلوات ١٢٠٠٠٠٠٠ من الزيت في التجارة ـ والحصة المعطاة شهريا للمستهلكين قدرها اربعون صنتيليترا

ولا شك انه من جهة لم تدخل الصابة جميعها في التجارة ومن جهة اخرى فان الحصة لم تكن كافية بتاتا واجبرت المستهلكين على التزود من السوق المزاية (السوق السوداء) ليمكن لهم القيام بحاجياتهم الحيوية الضرورية

اذ وقع التاكيد اثناء اجتماع اللجنة ان قسما عظيما من السكان لم يتمكن من اقتناء الحصة الحقيرة من الزيت وهي الاربعون صنتيليترا المخصصة لهم من الاقتصاد العام لعدم مقدرتهم على ذلك فحرم بذلك هذا القسم العظيم من السكان من الزيت ـ

ومن ذلك فان الـ ١٢٠٠٠٠٠٠ كيلوا زيتا المخصصة للتجارة لم تستهلك باكملها .

ولقد قيل كذلك ان الزيوت التي كانت تباع بالسوق السوداء كانت قيمتها لا تزيد عن القيمة الرسمية ـ

وانا نستخلص من هذين التصريحين ان السكان التونسيين يمكن تقسيمهم الى ثلاثة اقسام) على ما نعلم

١ ـ نوع ليست له موارد لاقتناء الزيت المحصص .

٢ ـ ونوع اخر من المستهلكين الذين هم لانعدام وسائلهم يكتفون باقتناء الحصة المقدرة لهم رسميا فقط .

٣ ـ ونوع ثالث يستهلك كمية من الزيت تفوق الحصة المقدرة من طرف ادارة الاقتصاد العام ولكنه لايمكنه ان يقتني ذلك بثمن يزيد عن الثمن الرسمي الاعتيادي الامر الذي جعل السوق السوداء لاتتجاوز اثمانها الثمن القانوني ويظهر من هذا البيان ان كل زيادة في الاسعار فضلا عن كونها تزيد ثقلا على القسمين الاول والثاني المذكورين آنفا فانها تعكر الحالة حتى تنقص من الكمية التي يستهلكها القسم الثالث فتقوى بذلك رداءة التموين ويزداد الحرمان ـ

وانا لنظن ان نتيجة كهاته تكون خطيرة بالنسبة للمنتجين ولزارعي الزيتون الذين يضطرون الى بيع انتاجهم ليتحصلوا على اموال يحتاجونها لتعهد اشجارهم ولا يجدون من يشتري منهم والحجة في ذلك ان بيع الزيت في السوق السوداء تعترضه صعوبات جمة حتى ان الثمن لايزيد عن الثمن الرسمي .

وعلى كل حال فانه لايمكن لمنظمتنا الشغيلة وهي تدافع عن مصلحة المستهلكين بصفة عامة ان تقبل امتداد حالة خطيرة كهاته تهدد جماهير العملة المحرومين من المواد الحيوية ـ

وتجربة السنة الماضية تسمح على العكس ان يقع التفكير لا في تحرير تجارة الزيوت التي تستهدف دائما الى خطر الاستيلاء عليها ولكن ان يرفع في الحصة الشهرية الى مقدار ليترة لكل شخص على الاقل مع وجوب الاحتفاظ بالاسعار الحالية التي تبين جليا استحالة ترفيعها بالنسبة للقسم الاعظم من المستهلكين

وهاته المشكلة مرتبطة كذلك بمشكلة الاجور وارتفاع اسعار الزيوت يجر حالا وراءه تيار الارتفاع الذي لايمكن ايقافه فيما بعد ولا ينتفع منه اي انسان ـ

وحقيقة فان مشكلة اخرى توضع امام السلط العمومية المسؤولة وهي الدفاع عن المنتجين خصوصا بعد مرور السنوات الاخيرة من القحط وتسببها في خسائر عظمى ـ

وانه ليجب القول بان الذب عن الزيتون يهم المستهلكين كما يهم المنتجين انفسهم وان مصلحة المستهلكين تفرض تقدير القيمة الحقيقية للانتاج في صورة ما اذا كان مخصصا لتموين المستهلكين وباسعار تكون في متناول الطبقة العاملة وهي الاغلبية الساحقة من سكان بلادنا ـ

ولكن من الواضح ان هاته المصلحة لاتتاتى عندما يسعر الانتاج بقيم مغالى فيها تجعله صعبا عن متناول اصحاب المداخيل الضعيفة بصورة لاينتفع منها إلا الجزء اليسير من السكان جارة وراءها عدم استهلاك اعظم مقدار من الانتاج ويخصص اذ ذاك بالتصدير ـ

فكيف يعقل تصدير مادة كالزيت ذات حيوية بينما الاستهلاك المحلي لم يخصص له ما يكفيه منها ؟

واتحادنا العام لا يمانع في النظر في امكانية احداث صندوق تعويض مخصص للتخفيف من قيمة الانتاج . وهذا الصندوق تغذيه المبادلة التي رات الحكومة القيام بها لفائدة المصلحة العليا للتجارة ببلادنا وخاصة في تكوين مال بالبلدان الاخرى يقع به جلب السلع من الخارج ـ

وكل نظرية اخرى وخاصة التي تقترح مطابقة سعر الزيت بسعر القمح لاتقابل إلا بالرفض من طرفنا اذ تجر وراءها ارتفاع درجة قيمة الحياة بصورة خطيرة وازدياد البؤس الذي تتخبط فيه الطبقة العاملة ـ

وانا لنكون ممتنين لكم ياصاحب المعالي ان تفضلتم وضممتم كتابنا هذا الى ملف القضية حتى يقع النظر فيه في الجلسة القادمة للجنة المركزية للاسعار ـ

وتقبلوا ياصاحب المعالي . . . . . .

ما يقاسيه عملة الفلاحة

وقع رفت عدد كبير من اخواننا العمله الفلاحين بجهة قعفور ثم قرر المعمرون بالجهة المذكورة طرد العملة وجبرهم على مغادرة المكان المقيمين به منذ عشرات السنين

فبعد تدخلاتنا لدى السلط ذات النظر انعقدت جلسة تحت رئاسة المراقب المدني بتبرسق للنظر في المشكله وقد افادنا الاخ الطيب الكنزاري بالبيان التالي يدل على تعصب السلط المحليه ضد مصالح العمله واليكم نص البيان .

« المراقب المدني بقعفور »

عند اجتماعنا بالمراقب للنظر في مسالة العمله وقع استدعائي بصفة رسمية فما كدت آخذ مقعدي حتى اخذ المراقب في التهديد والوعيد لانني اخوض في السياسة ولايمكن لكم انكار ذلك ولكن احذركم العوده مرة ثانيه لمثل هذا وكان ذلك امام جمع من المعمرين وبمحضر عامل المكان ايضا .

فاجبته انه في اجتماع نقابي ليس بسياسي واذا انتم تقصدون بذلك ارهابي فانني لا ارهب ولا اخاف ما دمت احقق ولي اليقين التام وان اعمالى النقابية كلها مطابقه للقانون ولكم ان تعتمدوا على الوشايات الكاذبه وان لم تكف عن التهديد والوعيد فاني سابارح القاعة فنطق العامل ان المراقب لايقصد تهديدك وانما قصد بذلك نصحكم فاجبته لست في احتياج لنصائح ممزوجة بالتهديد ولكم ان تتبعو اعمالى بواسطة اعوانكم

واما النوازل التي علقت فهي لاتحصى ولازالت في البحث من شهر جويليه الى اليوم ومنها ما هو بصدد التكوين وهذا كله لا يصدني عن العمل بل بالعكس يزيدني قوة وثباتا والسلام

حررة الطيب الكنزاري نائب عمال الفلاحه بقعفور والاخوات

الاتحاد العام التونسي للشغل

النقابة التونسية لعملة الحبوب

بلاغ

عقد مجلس النقابة المتسع اجتماعا بمحضر نواب المعامل في الثلاثين من سبتمبر ١٩٤٧ على الساعة السادسة والنصف بعد الزوال وبعد درس الحالة الضنكة التي يعيشها عملة الحبوب الخالصون الوفقه (البطاش) وهم يكدون ويئنون مع تقاضيهم اجرة حقيرة .

يقف بعزم ضد تمادي الحكومة في تعطيل الزيادة في اجورهم مع عدم اعتبار غلو المعاش الذي يزداد كل يوم

ويفضح موقف الحكومة ازاء الاتحاد المعطل لسيره ويمنعه من مواصلة القيام بواجبه نحو الطبقة العاملة فقرر استدعاء عملة الحبوب الحضور في اجتماع عام ينعقد يوم السبت ٤ اكتوبر على الساعة الخامسة مساء بدار الاتحاد حتى تبسط عليهم الحالة البائسة التي يقاسيها هؤلاء الشغالون وتقرر المطالب التي ستقدم والبرنامج الذي سيتخذ الكاتب العام

ماذا بالاشغال العامة ؟

زد على ذلك ان مطالب العملة بالاشغال العامة لم يقع انجازها لا من جهة الترسيم ولا من جهة دفع المنح العائلية بصورة قانونية

ومع ذلك فان الادارة لم تكف عن طرد العملة في كل ناحية مدعية بان ليس لها اعتمادات مالية تمكنها من استخدام اولئك العملة بينما نراها تحيل اهم الاشغال الى كبار المقاولين الذين لا يعرفون للقوانين الاجتماعية معنى كمثل السادة محمد الصالح الصيادي واحمد عكاشه وغيرهم من المقاولين الاجانب الذين استولوا على القسط الكبير من ميزانية الاشغال وادارة الاشغال العامة لم تتراجع في تحويل الكثير من اشغالها على حساب الاعتماد المخصص لحضائر الصدقة وبذلك تمكنت من التخفيض في اجرة العمال الذين يتقاضون اجرة زهيدة بينما يقومون بعمل يشمله نظام الادارة من حيث الطرقات وغيرها

وظنت ادارة الاشغال العامة ان الاتحاد العام قد قضي عليه فاستبشرت واخذت تنظر في القضايا القديمة التي وقع عرضها من طرف اتحادنا ليقع انجازها حسب هواها وبمساعدة الوستيتي التي رات في ذلك فرصة سانحة لتمكين دعايتها المغرضة فكان ذلك سببا في البت في مسالة عملة الرصيف ومستخدمي الشركات المستلزمة وترسيم بعض اصناف من عملة الادارة نفسها كما انها عمدت الى طرد الكثير من اخواننا المضربين بسوسه وصفاقس ظنا منها انها ستقضي بذلك على معنويتهم وتتسبب في اضمحلال النقابة

وادارة الاشغال العامة تتهاون لاقصى درجة بمصالح العملة الذين تجري عليهم مراقبتها وتتخذ اوامرها لا حسب المصلحة الحقيقية ولكن حسب اغراض رؤساء الاقسام التي في الغالب تنافي تماما المصلحة التي هم مكلفون بالسهر عليها

فان كانت ادارة الاشغال العامة لا نفوذ فوق نفوذها فلنا ان نكافحها مباشرة وان نعمد معها الى الطرق التي يخولها لنا التشريع النقابي حتى ترجع تلك الادارة الى حسن التفهم للمصالح التي جعلت من اجلها وان كانت هناك سلطة فوقها فما عليها الا ان تنظر في كل هاته المشاكل ونحن حاضرون لامدادها بما تحتاج اليه من بيانات وايضاحات تكميلية اذا لزم ذلك ومهما يكن من الامر فاننا سنفضح لدى الراي العام اعمال تلك الادارة الرجعية التي تجسمت فيها روح المقاومة لكل مشروع تونسي ولكل تونسي

بلاغ

اجتمعت الهيئة الادارية للاتحاد العام التونسي للشغل يوم ٢٤ الجاري وقررت :

اولا : المؤتمر

ان يقع المؤتمر القانوني الثاني ايام ١٩ و٢٠ و٢١ ديسمبر ١٩٤٧ - وقسمت الهيئة الادارية الاعمال التحضيرية للمؤتمر (التقرير الادبي - والمالي - والنظام الداخلي - ومهام المستقبل - والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والقانون الاساسي)

وتقبل مقترحات تنقيح القانون الاساسي الى يوم ٥ نوفمبر - وكذلك اسماء الاخوان المترشحين الى الهيئة الادارية -

ولقد ارسلت الارشادات الخاصة في هذا الصدد الى كافة النقابات

ثانيا : الجولات النقابية

كما تقرر القيام بجولات نقابية في آن واحد في الشمال والوسط والجنوب التونسي وعين الاخوان فرحات حشاد ومحمد الشلي والنوري البودالي للقيام بهاته الجولات بمساعدة الاتحادات الجهوية والمحلية التي يهمها الامر -

وسيقع نشر بلاغات في الوقت المناسب في هذا الصدد

الكاتب العام

فرحات حشاد

لجنة الاغاثة والاسعاف

ان لجنة الاغاثة والاسعاف القومية ما زالت توالي اعمالها بنشاطها المعهود الذي يذكر فيشكر خصوصا وان جهات كاملة من القطر التونسي ما زالت تئن وتتالم من الخصاصة وان الجوع ما زال يفتك بعشرات الالاف من التونسيين وان الوطنيين المخلصين واصحاب الانسانية والرافة والشفقة قد ضحوا باموالهم ومدوا لهم يد المعونة وفعلا سافر نائب الاغاثة الوطني الغيور السيد حسونة القروي وفارق تونس يوم ١٢ سبتمبر ١٩٤٧ قاصدا الجنوب فزار اولا المطوية ووزع بها خمسين قنطارا من القمح ودام التوزيع يومين ثم ذهب الى الحامة ووزع بها سبعة وستين قنطارا وسبعة واربعين كيلو من القمح ايضا وقد وقع ذلك التوزيع بنظام محكم حسب البرنامج المسطر بتونس من طرف اللجنة العليا وقد اتصل كل من الجائعين بحصته ولكن من سوء الحظ كان ذلك القدر طفيفا بالنسبة لما اعترى الامة من الفاقة وان لجنة الاغاثة مازالت مستمرة على عملها لتنقذ اكثر عدد ممكن من مصيبة الجوع والعراء

كيف يفهمون حرية الاجور

كان لخبر الرجوع الى حرية الاجور تاثير حسن في النفوس ويظهر ان الشق الاخر وهو شق رؤوس الاموال قد تلقى هذا النبا بنوع من الفرح ولكن لاسباب غير الاسباب التي جعلته موضوع الاستحسان من طرف الشغالين ومنظماتهم النقابية لان لكل غايته .... وغاية راس المال غير الغاية التي يرمي اليها الشغال !

ذلك بان رؤوس الاموال ونخص بالذكر منهم المعمرين ربما يرغبون في الرجوع الى حرية الاجور في مثل هاته الظروف التي انتشرت فيها البطالة بصفة مخيفة حتى يتسنى لهم استخدام العملة باقل من الاجرة المحددة الان بقرار حكومي !

نعم! يريد هؤلاء الناس ذوو القلوب القاسية والنفوس التي لم يكدر صفوها تعميم التعاسة حولها يريدون استثمار الحالة الراهنة ليزيدوا البؤس شدة والمجاعة انتشارا والفاقة تعمقا في صفوف الطبقات العاملة الضعيفة .

ويظنون انهم وحدهم يقررون وينفذون ويفعلون في خلق الله مايشاؤون ...

ولكن يريد الاتحاد ايضا الرجوع الى حرية الاجور ولم يرض بالرجوع الى تلك الحرية التي يطلبها إلا متى صدر امر يضمن للشغالين مهما كان عملهم اجرتهم القانونية التي يتقاضونها عند اتخاذ الامر القاضي بالرجوع الى حرية الاجور حتى تكون تلك الاجرة القانونية كقاعدة واساس للمفاهمة المباشرة في دائرة العقود المشتركة او القرارات المقبلة التي يرجع النظر فيها للدوائر الاداريه المسؤولة

ولم يفكر الاتحاد مطلقا بل ولن يسمح بحال ان يقع الرجوع ولو في فرنك واحد من الاجور الجاري بها العمل الان والتي هي نتيجة كفاح طويل

فالسادة المعمرون خصوصا واصحاب راس المال عموما انما يرتكبون اعظم الغلطات واكبرها حين يفكرون ولو لحظة واحدة في امكانية التراجع في الاجور المقررة الان ولن يمكن ذلك ابدا ما دام الاتحاد العام التونسي للشغل في قيد الحياة !

الجامعة التونسية لعملة المناجم
نقابة عملة منجم الوديان

اثناء اجتماع عام انعقد يوم الاحد في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٧ على الساعة الخامسة مساء حضره اكثر من ٧٠٠ عامل واخذ فيه الكلمة عدة اخوان فبسطوا حالة العملة بالمناجم ومطالبهم كما اخذ الاخ الكاتب العام للجامعة الكلمة واستعرض تاريخ تكوين الجامعة التونسية لعملة المناجم ونشاطها النقابي ومجهوداتها المتتابعة التي تبذلها لتحسين حالة العملة الضنكة واجريت عملية انتخاب الهيئة النقابية الجديدة كما يلي :

احمد بن محمد تيماني (كاتب عام). المولدي ابن حسين (كاهيته). سعيد بن بلقاسم الورغمي (امين المال). العيد بن بلقاسم البويحيي (كاهيته) الجميل بن علي بن ابراهيم (حافظ اوراق) العربي ابن بلقاسم (عضو). الطاهر بن فرحات (عضو) سليمان بن محمد وابو الهويشات بن صالح وعبد الله بن عبد السلام المروكي (لجنة المراقبة) بلاغ .

الكاتب العام : محمد بن نصر

لماذا نطالب بزيادة الاجور

الم يعلم اصحاب الشركات والمعامل ان عصر استثمار جهود الانسان لبني الانسان قد انقضى وانه ليس من المعقول ولا من المباح في شيء ان تستمر هي في منهاجها المتزعزع الاركان؟

الم تعلم الادارة ان وجودها في البلاد ليس مجعولا لحماية مصالح الشركات الغير الشرعية وانما للسهر على مصالح الامة وحمايتها ممن يريد استغلال جهودها ونتيجة سواعدها وثمار كدها وهي التي يجب عليها انقاذ الطبقة العاملة من الانحطاط والتعاسة والسير بها الى مستوى الحياة الاجتماعية التي يرتضيها البشر ويكافح في سبيلها في جميع اقطار الدنيا

فالطبقة العاملة التونسية التي قدمت في هذا الميدان تضحيات جسيمة تجعلها تحتل اوائل الصفوف بين الناهضين لمناصرة القضية الاجتماعية في العالم سوف لا تال جهدا لمتابعة العمل الجدي حتى تحقق رغائبها المقدسة وتضمن للشغل ما يستحقه من تبجيل وتكريم وتجعله عنوان التقدم والشرف والازدهار عوضا ان يكون عنوان البؤس والاهانة

اعينوا
لجنة الاغاثة والاسعاف القوميه

مطبعة التليلي - نهج المفتي عدد ١٩

العبرة من الرحلة النقابية الاخيرة

لقد زرت اخيرا اتحاداتنا الجهوية بسوسه وصفاقس وقابس واتصلت اثناء هذه الزيارة بالقادة والنواب والوفود الواردة من الجهات المجاورة وبالعملة كلهم في الاجتماعات العامة الرهيبة التي وقعت بسوسه وقابس بهاته المناسبة

لم تكن تلك الاجتماعات هي الاولى من نوعها التي تشرفت بالخطابة فيها بتلك المدينتين الزاهرتين ولكن شاهدت والحق يقال اثناء الاجتماعات الاخيرة مرارة متجددة واندفاعا متزائدا وتعطشا عظيما لاخبار اتحادنا وما قام به من الاعمال خصوصا بعد الاضراب الاخير والحوادث الدامية بصفاقس

كنت الاحظ ذلك واقول في نفسي انه والله لثبات حقيقي وثقة متناهية في اتحادنا العام العتيد من طرف جماهير العمال الذين التفوا حولنا وازدادوا ايمانا واندفاعا عند الشدة

انه من الحق والله ان المنظمة مثل الشخص لا تتمركز اقدامها الا بعد ما يمتحنها الدهر كما ان المنظمة كالشخص لا يعرف قيمة منزلته في نفوس الناس الا عند الشدائد حيث يظهر الصديق من العدو والمخلص من الحسود

فلقد كان انصار الاتحاد كثيرين والحمد لله وكافة العملة بقوا له مخلصين وباعماله معجبين وفي سبيل تقدمه عاملين مجدين ولخصومه مقاومين

ولم يظهر في صف اعداء الاتحاد الا قضية العمال وهم المستعمرون والادارة المناصرة لهم والمنظمة الاخرى التي ظهر منها ما ظهر من الوان الدجل والتمويه والدعاوي المغرضة. فبعد هاته الحادثة المؤلمة يمكننا ان نقول ان الاتحاد العام اصبح يحتل من الاوساط العاملة وبين طبقات الشعب التونسي بصفة عامة منزلة عظيمة منزلة المجاهد باخلاص في سبيل قضية مقدسة

واما الذين ارادوا القضاء على منظمتنا والنيل من كرامة اخواننا العملة فقد باؤوا بالخسران وولوا الادبار وقد تبين لهم ان الاتحاد مع كونه منظمة نقابية عتيدة تعمل لصالح الطبقة العاملة فانها اصبحت تضم كافة الشغالين التونسيين الذين لا يمكن التعدي على منظمتهم دون ان يعتبر هذا التعدي موجها ضد الطبقة العاملة التونسية باجمعها

والاتحاد العام الذي يسجل ذلك بكل فخر سيواصل اعماله حسب الخطة التي رسمها لنفسه وهي التمادي في الكفاح غير مكترث إلا بمصالح الشغالين مستمدين نفوذنا من الثقة المتناهية التي يتمتع بها اتحادنا في اوساط العملة وذلك في حدود حقوقنا الشرعية وتحقيق السعادة لبلادنا كي نعيش فيها سعداء

عملة الرصيف يتذمرون
فهل من حد الى التصرفات الشاذة ؟

يوجد ببنزرت شخص يدعى مصطفى ابو معيزة وهذا السيد هو المكلف المفوض من طرف الشركات التي تتعاطى عمليات شحن البواخر وقبولها وهاته الصفة تخوله حق استخدام عملة الرصيف كنائب على الشركات فهو الذي يوزع اوراق الشغل حسب هواه وهو الذي يتولى طبعا مراقبة سير الشغل بالرصيف بواسطة البكرانات الذين هم انفسهم تحت نفوذه .

والسيد المذكور هو الذي ترجع له مهمة توزيع مقتطعات حصة الزيت والخبز وغيرهما من المواد الغذائية التي يتمتع بها الشغال بالرصيف زيادة على ما ينوبه من تلك المواد المقسطة كبقية المستهلكين

ولكن مع هاته الصفات كلها فان السيد بو معيزة يمتاز بصفة اخرى تجعله يتمتع بنفوذ مضاعف الا وهي صفة كاتب عام لنقابة الرصيف التابعة للوستيتي ...

والسيد بو معيزة حينئذ لا يروق له ان تتكون نقابة تونسية لعملة الرصيف تحت لواء اتحادنا العام ولذا فانه يحرم من الشغل كل من حدثته نفسه بالخروج من صفوف نقابته والانضمام الى مؤسستنا ذلك ما فعل السيد المتجبر حين تكونت نقابتنا ولكن كان ثبات اخواننا الصادق وعزمهم الراسخ منقذهم منه فلم تؤثر فيهم المحاولات الفاشلة ولا التهديدات واستمروا في طريقهم حتى تمركزت نقابتهم باعانة اتحادنا الذي يقاوم بكل قوة نقابة السيد بو معيزة وسوف لا ينفك يقاومه حتى يقع ابعاده نهائيا من حضيرة الرصيف ريثما تقع محاسبته على الثروة التي كونها بطرق غير مباحة

***

والحالة التي وصفناها بايجاز برصيف بنزرت هي نفس الحالة التي يعانيها اخواننا العملة برصيف سوسه حيث يوجد هناك بو معيزة اخر وهذا هو السيد بوراوي هو كذلك مكلف باليد العاملة كممثل الشركات وممثل العملة معا غير ان السيد بوراوي هذا لم يكن لحد الان منخرطا في احدى المنظمات النقابية الموجودة حيث انه يتراس « ودادية » يفعل بها ما يشاء

فبعد محاولات الاقناع التي لم تات بنتيجة حيث ان حب المادة خصوصا المادة الوافرة السهلة لم تكن لتبقي في نفس السيد بوراوي ورفاقه وسيلة من وسائل التفهم المعقول او الخضوع للصالح العام .

فلم يتردد اتحادنا على القيام بواجبه واستدعى عملة الرصيف الذين كانوا يتسابقون لميداننا ساخطين على اعمال « وداديتهم » التي لم تحمهم من مظالم رئيسهم ....

فتكونت النقابة بسوسه كما تكونت نقابة بنزرت وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون!

نقابة عملة معاصر الزيتون بصفاقس

قامت نقابتنا لعملة معاصر الزيتون بصفاقس باتصالات عديدة بممثلي نقابة ارباب المعاصر تحت اشراف ادارة الشغل وباعانة اتحادنا الجهوي وذلك للمفاهمة المباشرة في تنظيم الشغل بمعاصر الزيت للموسم القابل

وبعد عقد جلسات متواليه تمكن الطرفان من ايجاد الوفاق سواء كان في تطبيق الاجور او في كيفية ساعات العمل

وهاته النتيجة سوف نطلب من وزارة الشغل تعميمها على سائر الجهات حتى يقع العمل بها قانونيا وبذلك يمكننا اجتناب الخلافات العديدة التي تحدث في كل موسم بمعامل الزيت ونحن نؤمل تطبيق فصول الاتفاقية الحاصله بين الطرفين بكل اخلاص وحسن استعداد حتى لاتكثر تشكيات مثل التي شاهدناها لحد الان مع اعتقادنا ان رائد الجميع هو الوئام في حدود الحقوق والواجبات المتبادلة وذلك ما يتطلبه الصالح العام

الحريات والحقوق النقابية

الفصل الخامس - يلتزم المستخدمون بان لا يراعوا ان هذا العامل منخرط بهاته النقابة او بتلك او عدم انخراطه تماما عند اتخاذهم لقرار قبوله في العمل او سيرة او توزيع الشغل او عقوبات التاديب او المنح والترقيات

وتتخذ منظمات الشغالين جميع الوسائل التي تراها صالحة عند ما تلاحظ عدم مراعاة هاته القاعدة الاساسية من طرف المستخدمين

والمستخدم لا يمكنه باي حال ان يعتدي على حرية الحق النقابي (بمعمل او بحضيرة او مكتب الخ) وذلك في نطاق القواعد الاتية :

يجب ان يتحصل العملة بطلب من نقابتهم على الرخص اللازمة حتى يمكن لهم القيام بواجباتهم النقابية وخاصة بمناسبة الاجتماعات والمؤتمرات الخ . والنواب النقابيون لهم كامل التسهيلات للقيام بالواجب المناتي لهم من خطتهم النقابية (توزيع مطبوعات . استخلاص اشتراكات الخ)

تخصص بامكنة الشغل بقاع لالصاق الاعلانات والبلاغات وجميع الاخبار النقابية

يخصص المستخدم محلا او مكانا لائقا على ذمة العملة ليعقدوا به الاجتماعات النقابية

لا يمكن باي حال ان يقع طرد اي شغال او معاقبته لقيامه بعمل نقابي بالمعمل الذي يشتغل به .

وللمنظمة النقابية الحق في اتخاذ التدابير وحتى ايقاف العمل حالا بالمعمل وبدون انذار في صورة ما اذا وقعت معاقبة اي مسؤول نقابي لنشاطه النقابي وان لم يقع ارجاعه حالا الى عمله متمتعا بكامل حقوقه بعدالة داخل لدى المستخدم .

من المتحتم على المستخدم ان يحضر النواب النقابيين في كل زيارة للمعمل تقع من طرف راقبة الشغل

نواب المعامل

الفصل السادس -

أ - يحدث بكل شركة او معمل او حضيرة او قسم او فرع من القسم نواب رسميون ونواب رديف ولا يحدد عددهم بالنسبة لفروع المعامل او الاقسام وتخصص الادارة محلا لاجتماع هؤلاء النواب

ويقع انتخاب الفريقين بالمعامل بالصورة الاتية :

من ٥ الى ٥١ عاملا ينتخبون نائبا رسميا ونائبا رديفا

من ٥١ الى ١٠٠ عاملا ينتخبون نائبين رسميين ونائبين رديف

من ١٠١ الى ٢٠٠ عاملا ينتخبون ثلاثة نواب رسميين وثلاثة نواب رديف

من ٢٠١ الى ٣٩٠ عاملا ينتخبون اربعة نواب رسميين واربعة نواب رديف

من ٣٠١ الى ٤٠٠ عاملا ينتخبون خمسة نواب رسميين وخمسة نواب رديف

العقود المشتركة ٢

من ٤٠١ الى ٥٠٠ عاملا ينتخبون ستة نواب رسميين وستة نواب رديف

وان كان عدد العمال يفوق الالف عامل ينتخبون نائبا رسميا ونائبا رديفا لكل فرقة او تجزئة لخمسمائة عامل داخل المعامل التي يكون الشغالون فيها باحد الاقسام المذكورين في الفصل الاول وعددهم دون الخمسة يخول لهم الحق بعرض مشاكلهم على الادارة بواسطة ممثل منظمتهم النقابية

ب - لكل شغال حق الانتخاب في الفرقة التي ينتمي اليها على شرط ان لا يكون عمره دون الثامنة عشر وان يكون قد قضى مدة التجربة في المعمل قبل الشروع في هذا الانتخاب

وينتخب كل ناخب سنه عشرون سنة او اكثر لم يسجن لاعتداء على الحق العام غير داخل في ذلك السجن لقضية سياسية او نقابية ويكون قد اشتغل بالمعمل ثلاثة اشهر باستمرار

لا ينتخب الشغالون الذين يديرون بانفسهم او ازواجهم متجرا بالتفصيل من اي نوع كان الا اذا حصل اتفاق بين ادارة المعمل وبين نائب الشغالين في الصناعة التي ينسب اليها المعمل

يكون الانتخاب لعام كامل ويمكن تجديد انتخاب كل نائب في كل دورة

ج - يقع الاتفاق بين ادارة المعمل او الحضيرة او القسم وبين النواب الذين انقضت مدة نيابتهم او مهمتهم النقابية على تاريخ الانتخاب الجديد وساعة بداية ونهاية الاقتراع

ويكون تاريخ الانتخاب في الشهر الذي يسبق الشهر الذي تنتهي فيه مدة النيابة ويقع الاعلام به بواسطة معلقة على جدار المعمل في مدة خمسة عشر يوما قبل تاريخ هذا الانتخاب ويصحب هذا الاعلان قائمة المنتخبين والمترشحين ومن ضمنهم الشغالون الذين يعملون في منازلهم داخل ولفائدة المعمل

على من يهمهم الامر ان يوجهوا الملاحظات التي لها مساس بقائمة المترشحين والمنتخبين المذكورين في مدة اربعة ايام عمل قبل يوم الانتخاب يقع التصويت على احسن وجه وحسب استدعاء من النواب الذين انتهت مدة نيابتهم او من منظمتهم النقابية

تخصص بقاع لاجراء الانتخابات وبقاع لتعليق اعلانات الانتخاب

د - يتكون مكتب الانتخاب في كل قسم من اثنين من اقدم المنتخبين في الحضيرة او المعمل او القسم الصناعي ومن اثنين من اصغر الحاضرين سنا للذين يقبلان ذلك وتكون الرئاسة لاقدمهم

يعين المكتب في اعماله وخصوصا في اثبات شخصية المنتخبين المدنية وفتح الظروف التي بها اوراق الاقتراع العون المكلف عادة من طرف المعمل بتسليم اوراق الخلاص او مراقب الحضور والمغيب (المنكت) مع نائب عن نقابة العمال المضية على هذا العقد

(يتبع)